صاحب المجلة ومديرها
ورئيس تحريرها المسئول
أحمد حسن الزيات

الإدارة
شارع السلطان حسين
رقم ٨١ — عابدين — القاهرة
تليفون رقم ٢٧٣٩٠

الرسالة

مجلة أسبوعية للآداب والعلوم والفنون

ARRISSALAH
Revue Hebdomadaire Litteraire
Scientifique et Artistique

بدل الاشتراك عن سنة
مصر
١٠٠ فى مصر والسودان
١٥٠ فى الممالك الأخرى
ثمن العدد ٢٠ مليما

الإعلانات
يتفق عليها مع الإدارة

العدد ١٠٢٢ « الاثنين ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ — ٢ فبراير سنة ١٩٥٣ — السنة الحادية والعشرون

فهرس العدد

عدالة الأرض وحسن البنا للاستاذ سيد قطب ... ١٦١
باطل مشرق ... ... « محمود محمد شاكر ١٦٤
عبد الله نديم ... ... « عبد الرحمن الرافعى ١٦٧
الآنسة (عطار) ... « على الطنطاوى ... ١٦٩
الجناس التام فى القرآن « محمد أحمد الغمراوى ١٧٢
بين الفصحى والعامية « عبد القادر المغربى ١٧٥
كولريج ... ... الناقد . اى . تى . كيلر كوج ١٧٩
الغروبة رابطة وهدف للأستاذ عيسى الناعورى ١٨٢
وبيت وحدى (قصيدة) للأستاذ إبراهيم محمد نجا ١٨٤
(من هنا ومن هناك) — رأى كاتب أمريكى فى ١٨٦
أدب الولايات المتحدة — آراء الناصرين فى فكتور
هوجو — مع جول رومان — الكتاب فى الشرق الأوسط
(مسرح وسينما) — مسرحية « أم رتيبة » ١٨٩
— للأستاذ على متولى صلاح ... ...
(آراء وأنباء) — جوائز فؤاد وفاروق — ١٩٢
المؤتمر العلمى العربى الأول — الصحفيون فى
أوبرج الفيوم — يوم الفلسفة — للأستاذة زينب الحكيم
(فى عالم الكتب) — الزنابق الحمر لطاغور — ١٩٤
الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى ... ...
(طرائف وقصص) — شئ كالربيع — للأستاذ ١٩٧
محمد أمين البندق ... ...
(لغويات) — القدوم — الكنكة ٢٠٠

عدالة الأرض

ودم الشهيد حسن البنا

للأستاذ سيد قطب

قضية هذا الدم الزكى لا تزال بين يدى القضاء ، فلا تعليق لى عليها فى موضوعها وبقائمها ؛ ولكنها تثير فى النفس أشجانا ، وتكشف فى الوقت المناسب عن حقائق ، وتوجه النظر إلى حقيقة عدالة الأرض ، وترفع البصر إلى عدالة السماء ، وتميز بين ما يصنعه البشر من القانون ، وما يصنعه الله من الشريعة .. « إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد »

إن ممثل الاتهام يقول :

« وبما أن الواقعة — كما أظهرها التحقيق — تتلخص فى أن الأمير الاى محمود عبد المجيد بيت النية على قتل المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين «المرحوم الشيخ حسن البنا» — وإن لم يصل التحقيق إلى تحديد إن كان فى ذلك متفقا

عليه مع ولاة الأمور فى الدولة — وقتئذ — أو أنه كان يعمل لهذا حتى يحظى بتقدير ولاة الأمور أولئك ، لثقته فى أنهم أهدروا دم المجنى عليه ، فبات تنفيذ قتله أمنية يتوقون إليها ويروجون لتحقيقها

« وتنفيذا لما بيت الأميرالاى محمود عبد المجيد النية عليه ، استقدم إليه الأشخاص الذين يعرف فيهم الاستعداد الإجرامى لارتكاب هذه الجريمة ، والذين وقع اختياره عليهم لتدبيرها وتنفيذها ، وهم الصاغ حسين كامل ، واليوزباشى عبده أرمانيوس ، والأمباشى أحمد حسين جاد ، ووكيل الباشجاويش محمد اسماعيل ، والأمباشى حسين محمدين رضوان ، والباشجاويش محمدمحفوظ محمد ، ومصطفى محمد أبو الليل ويوسف أبو غريب ... الخ »

وينتهى ممثل الاتهام إلى المطالبة برءوس هؤلاء الذين حددتهم عريضة الاتهام : ويقف مكتوف اليدين أمام « ولاة الأمور أولئك الذين أهدروا دم المجنى عليه » لأن قانون الأرض الذى بين يديه ، لا يساعده ولا يساعد العدالة على الأخذ بتلابيبهم على الأقل بتهمة « إهدار دم المجنى عليه » وهم المكلفون حماية هذا الدم البرئ

والقضية بين يدى القضاء فيما يختص بالمتهمين ، فلا تعليق لى على موضوع الدعوى ولا حوادثها .. ولكن لنفرض أن المحكمة قد أجابت ممثل الاتهام إلى كل طلباته ، وسلمت إليه رؤوس هؤلاء المتهمين .. فماذا تساوى تلك الرؤوس بالقياس إلى رأس حسن البنا ؟ وماذا تساوى تلك الدماء بالقياس إلى ذلك الدم الزكى الذى أريق ؟

ألا ما أعجز عدالة الأرض حينئذ ، وما أقصر يدها عن العدل فى أضيق معانيه !

إن أكبر ارؤوس فى ذلك العهد الآثم ، رؤوس « ولاة الأمور أولئك » كما يعبر عنهم ممثل الاتهام فى احتقار .. إن أكبر الرؤوس يوم ذلك مجتمعة لا تسلح أن تكون موطئا لقدم ذلك الشهيد الكريم . ولا تحقق ذلك القصاص العادل من ذلك العهد الفاجر وممثليه أجمعين .. فكيف ببضعة رؤوس صغيرة أكبرها رأس ذلك الأميرالاى الصغير ؟

هنا تبدو عدالة الأرض قاصرة . ويبدو تشريع الأرض هزيلا . ويبدو مشرعو الأرض أقزاما ..

وهنا تبدو المسافة هائلة بين تشريع الله للبشرية وتشريع الإنسان

ما جزاء ولى الامر الذى يهدر دم الأبرياء الطاهر ؟

ماذا تقول عدالة الأرض فى ذلك الاتهام الذى يذكره ممثل الاتهام على سبيل الجزم والتأكيد ؟

لعل الحصانة الكاذبة « لولاة الأمور أولئك » هى التى قيدت يد ممثل الاتهام ، فلم يستطع إليهم سبيلا !

فأى زيف زيف تلك الدساتير التى تسبغ الحماية على المجرمين وترفعهم فوق العدالة وفوق القانون ؟ وأى عجز فى عدالة الأرض كلها وأى قصور ؟

إن عدالة الأرض هذه لتمنع محكمة النقض فى مواطن كثيرة أن تحكم ببطلان الحكم الجائر إذا لم تجد سبيلا لقبول الطعن فيه شكلا ، فإذا كانت الإجراءات الشكلية كلها صحيحة ومستوفاة وقفت محكمة النقض عاجزة عن أن تنفذ إلى الموضوع . ممنوعة من إحقاق الحق الذى تراه ، مكتوفة عن رفع الظلم الذى تعتقده !

وحتى حين تجد منفذا فى الشكل فإنها تقف مكتوفة اليدين إذا لم تجد فى التطبيق القانونى الموضوعى خطأ . . مهما يكن الحكم مع ذلك جائرا

ولقد وقف المرحوم عبد العزيز فهمى هذا الموقف فى قضية البدارى . لا يجد سبيلا إلى دفع الظلم وتحقيق العدل إلا صرخة يبعثها من أعماق ضميره ، صرخة فى وجه قانون الأرض الذى يقف جامدا مكبلا بالإجراءات !

وتخطئ المحكمة ذاتها ثم يتبين لها الخطأ بعد أن تصدر حكمها ، فلا تملك حينئذ أن ترجع إلى الصواب . .

لقد خرج الأمر من يدها بمجرد إصدار الحكم !

ها ها ! ها ها لعدالة الأرض التي ترى الحق واضحا ولكنها لا تملك الرجوع إليه ، لأن الأمر خرج من يدها محافظة على الإجراءات !

أما عدالة السماء فتقول : إن الرجوع الى الحق فضيلة . ولا تمنع القاضي الذي يصدر الحكم ، ثم يتبين له خطؤه أن ينقض حكمه بنفسه ، وأن يرتد إلى الحق ، لأن الحق أولى بالاتباع

وبالطبع لا تقف أمام محكمة أخرى أن ترد الحق إلى نصابه بمجرد أن يتبين الحق ، غير مقيدة بهذه الشكليات التي يؤثرها قانون الأرض على العدالة ، ويصون اعتبارها ولو بإهدار دماء الأبرياء

فأين عدالة الأرض من عدالة السماء ؟!

إننا حين نطالب للاسلام أن يحكم ، وحين نطالب لشريعته أن تكون مصدر التشريع .. إنما نطالب بشريعة أرقى ، وبإجراءات أدق ، وبعدالة أكمل

والجاهلون يقولون : أتريدوننا على أن نرتد إلى الوراء أربعة عشر قرنا ؟ !

يا للغرور ! يا للجهالة ! إن قانونكم هو القاصر العاجز ، وإن تشريعكم هو المتأخر الجامد ..

إن شريعتنا التي ندعوكم إليها لا تقل يد القاضي عن العودة إلى الحق ، في أي وقت وفي أي دور من أدوار المحاكمة .. حتى بعد الحكم ، له أن يعود إلى الحق الذي يراه

إن شريعتنا لا تقف جامدة مشلولة أمام الظلم الواقع والعدل الضائع ، لأنها تريد المحافظة على كرامة الإجراءات دون كرامة العدل والحق والقضاء

إن شريعتنا لا تقف عاجزة أمام ملك ولا رئيس جمهورية ولا رئيس وزارة ولا وزير ولا كبير .. فحيثما كانت جريمة فشريعتنا حاضرة لردع المجرم كائنا منصبه ما كان

إن شريعتنا لا تسمي القاتل ولا المحرض على القتل صاحب جلالة ، ولا تصون ذاته المقدسة ، ولا تضعه فوق القانون

إن شريعتنا لا تدع ولاة الأمور يهدرون دم الأبرياء ، ثم يروحون ناجين لا تمتد إليهم يد القانون الشلاء العرلاء

لهذا نحن ندعو إلى تحكيم شريعة الإسلام ؛ لأنها شريعة أكثر تقدما ، وأوسع أفقا ، وأكثر مرونة .. ولأن قانونكم الأرضي قاصر جامد متخلف لا يلبي داعي الزمن ؛ ولا يقتص لدماء الأبرياء !

* * *

تساوقت هذه الخواطر في نفسي وأنا أطالع صحيفة الاتهام . وأنا أبصر بيد العدالة الأرضية قصيرة عاجزة شلاء . وأتطلع إلى عدالة السماء فأراها شاهقة سامقة متفوقة شماء

وقلت : ألا يفتح الله على هذه البشرية فتخرج من مضيق الأرض إلى فسحة السماء ؟ ألا يكشف الله عن بصيرة هذا الناس فيبصروا النور الذي يتخبطون دونه في دياجير الظلام ؟

إن أشد ما يثير الضحك المر .. رجال القانون عندنا ، أولئك الذين يحسبون شرائعهم عصرية تقدمية ، ويعدون شريعة الله قديمة ورجعية !

إنهم لا يكلفون أنفسهم النظر في شرائعهم وشريعة الله . ليعلموا أن عقلية التشريع التي بين أيديهم جامدة قاصرة حين تقاس إلى الشريعة السمحة الحرة الدقيقة العادلة

إنهم جهلاء ويحسبون أنفسهم من العلماء ! إنهم جامدون ويحسبون أنفسهم متحررين « وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض . قالوا : إنما نحن مصلحون ! ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون »

غفر الله لهم وهداهم إلى الحق . والحق منهم على قيد ذراع

- سيد قطب